

مسوّغات الابتداء بالنكرة - نقد وتوجيه "Justifications for Starting with the Indefinite Noun - Critique and Guidance"

د. الشاذلي سعدودي

جامعة يحي فارس – المدينة (الجزائر)، Sadoudi.chadli@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/28 تاريخ القبول: 2025/01/06 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، وقد ذكر النحاة أموراً تسوّغ لمجيء المبتدأ نكرة، وسمّوها مسوّغات الابتداء بالنكرة، ومن تلك المسوّغات ما هو مُجمع عليه باتفاق، ومنها ما هي محض اجتهاد للنحاة خاصة المتأخرين المهتمين بالجانب التعليمي للنحو، لا سيما ما تعلّق منها بشروح ألفية ابن مالك أو غيرها، وتناقضتها كتب النحو الحديثة. وتهدف الدراسة إلى بيان تلك المسوّغات الوهمية وإبطالها مع توجيهها وبيان الصواب فيها بالأدلة استناداً إلى الدرس النحوي العربي الأصيل.

وخلص البحث إلى أنّه يجدر بالدراسين الاكتفاء بما هو متفق عليه من مسوّغات الابتداء بالنكرة أشهرها ستة، وعدم ذكر مسوّغات يمكن ردها إلى تلك المسوّغات المتفق عليها، كما يجدر بهم الانتباه إلى أنّ بعض المسوّغات تحتاج إلى توجيه يستند إلى أصول عامة في النحو، كالحذف، أو التقديم والتأخير، أو الاختصاص الأسلوبى كالتعجب، وبيانها يرجع في معظمه إلى سياق الكلام.

Abstract:

In Arabic grammar, the subject (mubtada') is generally required to be definite, not indefinite. However, grammarians have identified several factors that justify the use of an indefinite subject, referring to them as "justifications for initiating with an indefinite noun." Some of these justifications are universally agreed upon, while others are a matter of ijihad (independent reasoning) by grammarians, particularly those of later generations who focused on the educational aspects of grammar. This

is especially evident in their commentaries on Ibn Malik's Alfiyyah and other texts, which have been passed down through modern grammar books.

Study Objective: The study aims to clarify and refute these unfounded justifications, offering correct guidance and reasoning based on the authentic Arabic grammatical tradition.

The research concluded that scholars should suffice with the commonly agreed-upon justifications for starting with an indefinite noun, the most famous of which are six. It also advises avoiding the mention of justifications that can be traced back to those already agreed upon. Additionally, scholars should be aware that some justifications require explanation based on general grammatical principles, such as ellipsis, inversion, or stylistic exclusivity like exclamation. Clarifying these justifications is mostly dependent on the context of the speech.

Keywords: Initiation with an indefinite noun, definite noun, justifications, guidance, utility.

مقدمة:

يذكر النحاة جملة من المسوغات للابتداء بالنكرة استثناءً، إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة. وقد ذكر النحاة جملة من الأمور التي تسوّغ لمجيء المبتدأ نكرة، وسمّوها مسوغات الابتداء بالنكرة، ومن تلك المسوغات ما هو مُجمع عليه باتفاق، ومنها ما هي محض اجتهاد للنحاة خاصة المتأخرين منهم المهتمين بالجانب التعليمي للنحو، لا سيما ما تعلّق منها بشروح ألفية ابن مالك أو غيرها، وتناقلتها كتب النحو الحديثة.

إشكالية البحث: تتناول جملة من تلك المسوّغات التي تتناقض مع أصول نحوية فمنها ما هو إسراف في ذكرها وزيادة وتطويل يشوّش على الغرض التعليمي.

منهج الدراسة: هو منهج العرب القدامى الوصف بشقيه (الوصفي التحليلي) أي تحليل أقوال النحاة في المسألة وتحليل الشواهد المتعلقة بها، و(الوصفي التعليلي) وذلك بتعليل ردّها على تلك الأقوال التي ننفيها ونحاول أن نبطلها.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان تلك المسوّغات الوهمية وإبطالها مع توجيهها وبيان الصواب فيها بالأدلة وبالرجوع إلى بدايات الدرس النحوي العربي الأصل.

1. الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة لأنّ النكرة مجهولة غالباً وفيها عموم، و«المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدّم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، لأنّ ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا واجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً، أو نكرة مخصوصة» (ابن عقيل، 2006، صفحة 203)، وقال سيبويه: «ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة» (سيبويه، (د ت)، صفحة 48).

وكلام سيبويه ظاهر فيه عنايته بوضوح المعنى، إذا ينبغي على المتكلم ترك ما يلبس على السامع في الكلام لا سيما الابتداء به، أي ضرورة حصول الفائدة، إذ ربط النحاة بعده مفهوم الكلام بالفائدة، فهي رأس مقاصد الكلام.

أما الابتداء بالنكرة عند النحاة بعد سيبويه فكُلّهم استندوا إلى كلام سيبويه، وكان الابتداء بالنكرة وصحة الإخبار عنها مشروطاً بحصول الفائدة، قال أبو حيان الأندلسي: «ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة، إلّا أن يكون في الإخبار بذلك فائدة، وأجمع النحاة على أنّه لا يجوز: رجل في الدار، وعلى أنّه يجوز في الدار رجل، وزعم ابن مالك أنّ من مسوّغات الابتداء بالنكرة، تقدّم جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة» (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998، صفحة 1103). وقال في موضع آخر: «ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلّا أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكن النحويين تتبّعوا مواضعها. ولا يدخل على سيبويه جواز ما أجمع النحويون على أنّه ليس من لسان العرب، وهو: رجل في الدار، لا اعتقاد أن فائدته وفائدة "في الدار رجل" واحدة؛ لأنّ امتناع "رجل في الدار" إنّما هو لعروض اللبس الحاصل بتأخر "في الدار" أهو صفة أم خبر، وأنّه ينبغي حمله على الصفة لاحتياج النكرة إليها لشدة إبهامها، وذلك بخلافه إذا تقدّم» (أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (د ت)، صفحة 334).

أمّا ابن هشام فقد وقف على المسألة وبيّن ضابطها، كما نبّه إلى عدم قدرة كل الناس على معرفة ما يجوز وما لا يجوز في مسألة الابتداء بالنكرة، وقد ألفت الانتباه

إلى المبالغة في بعض تلك المسوغات، يقول: «لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فنتبعوها، فمن مقل مقل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمر متداخلة، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور» (ابن هشام، 2005، صفحة 439). فابن هشام جعل مسوغات الابتداء بالنكرة عشرة.

وعليه نقول: يأتي المبتدأ نكرة في مواضيع خاصة لكن بشرط أن تكون النكرة مفيدة. وتحصل تلك الفائدة بعدة أمور، أو هي مسوغات الابتداء بالنكرة. وقد أوصلها بعضهم إلى نيّف وثلاثين مسوغاً مبالغين في ذلك كما ذكر ابن هشام. وقد جمع ابن مالك أهمّها في الألفية بقوله (ابن عقيل، 2006، صفحة 200):

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُقَدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةً
وَهَلْ فَتَى فَبِكُمْ فَمَا خِلْ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يُقَلْ
وهذه التي ذكرها ابن مالك ستة مسوغات متفق عليها:

1- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف، أو جار ومجرور نحو: عندي كتاب قيم، في الدار رجل، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: "عند زيد نمره" وكذلك الجملة نحو: نفعلك علمه أستاذ (النادري، 2007، صفحة 362). ونقله ابن هشام عن ابن مالك أيضاً: ولدينا مزيد [سورة ق، الآية 35]، لكل أجل كتاب [سورة الرعد، الآية 38]، و"قصدك غلامه رجل". وشرط الخبر فيهنّ الاختصاص فلو قيل "في دار رجل" لم يجز لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم فلا يجوز "رجل في الدار"، وأقول: إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصّفة واشتراطه هنا يوهّم أنّ له مدخلاً في التّخصيص وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها» (ابن هشام، 2005، صفحة 341).

2- أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: "هل فتى فيكم". وقد اشترط بعض النحويّين أن يسبقها الاستفهام بشرطين: الأول أن يكون الاستفهام بالهمزة. والثاني أن يكون بعده "أم" نحو: أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا غير صحيح وقد مثل ابن مالك بمثال

ليس فيه هذان الشرطان (هل فتى فيكم) إشارة إلى خلاف ذلك(ابن عقيل، 2006، صفحة 217).

3- أن يتقدم عليها نفي نحو: ما رجل يرضى الذل، ما رجل في الدار(النادري، 2007، صفحة 362).

4- أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرًا أو معنى، فالأول نحو: و أجل مسمى عنده[سورة الأنعام، الآية 02]، ولعبد مؤمن خير من مشرك[سورة البقرة، الآية 221]، وقولك: رجل صالح جاءني، ومن ذلك قولهم: ضعيف عاذ بقرملة، إذ الأصل "رجل ضعيف"، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف، والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من النَّاس جاءني، لم يجز. والثاني نحو قولهم: السَّمن منوان بدرهم، أي: منوان منه بدرهم وقولهم: شرَّ أهر ذا ناب إذ المعنى شرَّ أي: شرّ وقدر لا يغالب. والثالث نحو: رُجيل جاءني لأنَّه في معنى " رجل صغير"، وقولهم " ما أحسن زيدا " لأنَّه في معنى شيء عظيم حسن زيدا. وليس في هذين النوعين صفة مقدّرة فيكونا من القسم الثاني(ابن هشام، 2005، صفحة 439، 440).

5- أن تكون عاملة نحو: رغبة في الخير خير، فالجار والمجرور في محل نصب معمول للمصدر " رغبة ". وقد تكون عاملة الرفع في نحو: " ضربُ الزيدان حسنٌ " فـضربُ: مبتدأ، الزيدان: فاعل للمصدر، وحسنٌ: خبر(ابن عقيل، 2006، صفحة 218)؛ ومن عملها الرفع: قائم الزيدان عند من أجازَه؛ ومن النصب: " أمر بمعروف صدقة "(ابن حجر، 2008، صفحة 453)، و" أفضل منك جاءني "، إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف ومن عملها الجرّ نحو: غلام امرأة جاءني، و" خمس صلوات كتبهن الله "(مالك، 1991، صفحة 119)، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف ممّا لا يتعرف بالإضافة نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يوجد. وأمّا ما عدا ذلك فإنّ المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة(ابن هشام، 2005، صفحة 440).

6- أن تكون مضافة نحو: عمل بر يزين، قراءة كتاب أفضل من لا شيء "ولباس التقوى ذلك خير"، "وكل نفس ذائقة الموت".

2. بعض المسوغات الأخرى

يذكر النحاة بعض المسوغات الأخرى منها:

- أن تكون عامّة: كل يموت (ابن عقيل، 2006، صفحة 205)، "كل له قانتون". أن تكون عامّة إمّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو: "ما رجل في الدار، وهل رجل في الدار، أعله مع الله [سورة النمل، الآية 60]"، وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ "أم" نحو: "أرجل في الدار أم امرأة" (ابن هشام، 2005، صفحة 441).

- أن تكون دعاءً نحو: "سلام على آل ياسين" (النادري، 2007، صفحة 363).
- أن تكون جواباً نحو قولك: من عندك؟ فيجاب: رجل بمعنى "عندي رجل" (ابن هشام، 2005، صفحة 442).

3. الجواب عن المسوغات المغلوطة وتوجيهها

في الحقيقة إنّ أغلب تلك المسوغات التي ذكرها ابن عقيل زيادة على المسوغات الست، يمكن توجيهها وردّها إلى تلك المسوغات الست المشهورة والمجمع عليها، وقد تلقّاها النحاة بالقبول، وهي التي ذكرناها سابقاً ونقلناها ملخصة عن ابن مالك في الألفية وابن هشام في مغني اللبيب. ونحن في هذا نتأسى بابن عقيل نفسه الذي قال: «وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنّه غير صحيح» (ابن عقيل، 2006، صفحة 212).

وهذه توجيهات بعض تلك المسوغات المزعومة في نظرنا:

1.3. أن تكون عامّة: ومن أمثلتها: كل يموت، "كل له قانتون".

في زعم هذا المسوغ غلط كبير وتناقض علمي صارخ، فكيف يكون المانع من الابتداء بالنكرة (كونها مجهولة بسبب دلالتها على العموم) مسوّغاً من جهة أخرى؟

ومعلوم أنَّ الأصل في لفظ " كل " أن يأتي مضافاً، وهنا حُذِفَ المضاف إليه ودليله التتوين وهو تتوين عوض، أي عوضاً عن المحذوف. قال المرادي: « تتوين العوض، وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه: إما جملة، نحو: يومئذ، وإما مفرد، نحو: كل، وبعض، وأي. وعوض من حرف، نحو: جوار، وغواش » (المرادي، 1992، صفحة 145).

وشواهد ذلك كثيرة؛ إذ لم ترد " كل " في القرآن الكريم إلا مضافة أو منونة، وهذه بعض شواهداها:

أ- **مجيء " كل " مضافة:** كما في قوله تعالى: ثم توفي كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون [سورة البقرة، الآية 281]، وفي قوله: ووفيت كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون [سورة آل عمران، الآية 25]، "يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً [سورة آل عمران، الآية 30]، "قل اغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء ولا تكسب كل نفس إلا عليها [سورة الأنعام، الآية 164]، هنالك تبلوا كل نفس ما أسلفت [سورة يونس، الآية 30]، أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت [سورة الرعد، الآية 33]، يعلم ما تكسب كل نفس [سورة الرعد، الآية 42]، ليجزي الله كل نفس بما كسبت [سورة إبراهيم، الآية 51].

ب- **مجيء " كل " منونة (حذف المضاف إليه)،** نحو قوله تعالى: كل يعمل على شاكلته [سورة الإسراء، الآية 84]، كل له قانتون [سورة البقرة، الآية 116]، وفي [سورة الروم الآية 26]، كل له أواب [سورة ص، الآية 19]. وجاءت " كل " منونة في تلك المواضع، ويسمى تتوين العوض، أي عوضاً عن محذوف وهو المضاف إليه. ويُقدَّر حسب سياق الكلام، ففي قوله: " كلُّ يعمل على شاكلته "، تقديره: كل عامل يعمل على شاكلته. وفي " كل يموت " تقديره: كل حي مخلوق يموت، وهنا جاء تقدير المضاف إليه المحذوف موصوفاً " حي مخلوق " لأنَّ الموت مقابل للحياة ودلَّ عليه لفظ " يموت " فـ " حي " أخرج الجماد، ووصفه " مخلوق " أخرج الخالق لأنَّ الله الخالق حي لا يموت.

2.3. أن تكون دعاءً: قال ابن هشام: «... "سلام على إل ياسين" و" ويل للمطففين " وضبطوه بأن يُراد بها الدعاء » (ابن هشام، 2005، صفحة 442).

وأكثر الأمثلة تداولاً في كتب النحو هذين المثالين، ومما ورد مثله في القرآن الكريم قوله تعالى: وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم [سورة الأنعام، الآية 54]، والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم [سورة الأعراف،

[الآية 46]، والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم [سورة الرعد، الآية 23، 24]، وفي سورة الصافات فقط: سلام على نوح في العالمين [الصافات، الآية 79]، سلام على إبراهيم [الصافات، الآية 109]، سلام على موسى وهارون [الصافات، الآية 120]، سلام على آل ياسين [الصافات، الآية 130]، و سلام على المرسلين [الصافات، الآية 181].

أما هذا المسوّغ المزعوم فهو خطيئة نحوية لسنا ندري كيف تسرّبت إلى الدرس النحوي، وكيف أغفلها العلماء - في حدود اطلاعي - وصار هذا المسوّغ متناقلا ومسلّما به. والأغرب أنّ الأولين من النحويين لم يقولوا به بل إنّ سيبويه نبّه إلى شناعة القول بذلك ووصفه بالقبح. قال: «باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء» وذلك قولك: "سلام عليك ولبيك وخير بين يديك"، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهن أنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى كما أنّهم لم يجعلوا "سقيا ورعا" بمنزلة هذه الحروف فإنّما تجربها كما أجرتها العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها. ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف... ومثل الرفع "طوبى لهم وحسن مآب" [سورة الرعد، الآية 29] يدلك على رفعها رفع "حسن مآب" وأما قوله سبحانه: "ويل يَوْمئذٍ للمكذّبين" [سورة المرسلات، الآية 15 مثلا] و"ويل للمطففين" [سورة المطففين، الآية 01] فإنّه لا ينبغي أن يقول إنّّه دعاء ههنا لأنّ الكلام بذلك واللفظ به قبيح ولكنّ العباد كلّوا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنّه - والله أعلم - قيل لهم: ويل للمطففين، وويل يَوْمئذٍ للمكذّبين، أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم لأنّ هذا الكلام يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا «(سيبويه، د ت)، (صفحة 330).

إنّ قراءة نص سيبويه بإمعان بداية من العنوان يسهّل فهم كلام العرب واستعمالاتهم له، فقد وضع عنوانا واضحا مبينا للمسألة، قال: باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء؛ فقوله نكرة تجري مجرى ما فيه الألف واللام، أي تجري مجرى المعرّف بـ "أل" وهو نوع من المعارف، والمعنى أنّه إذا جرى مجراه فإنّه يتنزّل منزلته فيعامل معاملته ولذلك لا يحتاج إلى مسوّغ.

3.3. أن تكون جواباً نحو قولك: من عندك؟ فيجاب: رجل.(النادري، 2007، صفحة 363).

إنّ إمعان النَّظر في هذا المسوغ وبتطبيق الإعراب نقول: في جواب " مَنْ عندك ": رجل. فإذا جئنا إلى إعرابها نقول: رجل: مبتدأ مرفوع وخبره محذوف والتقدير: " عندي رجل "، وبهذا يكون المسوّغ للابتداء بالنكرة هنا من قبيل المسوغ الأول، أي تقدم الخبر على المبتدأ وهو شبه جملة، وفيه حذف.

4.3. أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة: ذكره ابن هشام، ومثّل له بنحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلمت، إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف نحو: رجل مات ونحوه(ابن هشام، 2005، صفحة 442).

وهذا المسوّغ الذي ذكره ابن هشام ولم يذكر له شواهد من كلام العرب ولا نكاد نجد له ذلك، وهذا أيضاً يمكن تخريجه على كون النكرة موصوفة، حذف فيها الوصف، كقولنا مثلاً: حجر يتكلم، فهنا معنى التعجب ظاهر فكأنّه قال: حجر عجيب يتكلم، فالخبر فيه تعجب لأنّه جاء على غير المعتاد، أو كما سمّاه ابن هشام من خوارق العادة. ويمكن تخريجه على حذف المبتدأ وتقديره: هذا حجر يتكلم، ويبقى معنى التعجب قائماً فيه. وابن هشام نفسه في مسوغ تخصيص النكرة بالوصف يقول: « ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة، إذ الأصل " رجل ضعيف " فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف، والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف »(ابن هشام، 2005، صفحة 439). أي كما هو معلوم في حذف الصفة كذلك حذف الموصوف. وهذا من باب تقدير الوصف في الكلام.

5.3. أن تكون في معنى الفعل: وهذا شامل لنحو: "عجبٌ لزيد" وضبطوه بأن يُراد بها التّعجب(ابن هشام، 2005، صفحة 442). والمعنى: عجبت لزيد، أو: أعجب لزيد. وفي رأيينا أن يدمج هذ المسوّغ مع مسوغ آخر وهو كونها عاملة فيقال: أن تكون عاملة أو في معنى الفعل، لأنّ ما يأتي في معنى الفعل كالمصدر مثلاً يعمل عمله سواء تعلّق العمل بالابتداء كون النكرة مبتدأ مثل عجب لزيد، بمعنى عجبت لزيد، لأنّ الفعل لازم فلم يعمل في المفعول واكتفى بالفاعل، أو تعلّق العمل فيما بعدها علاوة على العمل في الخبر مثل: أمر بمعروف صدقة. لأنّ المعنى تأمر بمعروف صدقة، فتعدى عمل الفعل إلى المفعول " بمعروف ".

6.3. أن تكون مبهمة: ذكره ابن عقيل واستشهد بقول امرئ القيس (ابن عقيل، 2006، صفحة 208):

مرسعة بين أرساغه به عسمٌ يبتغي أرنبا
وعلقَ محقق الكتاب محيي الدين عبد الحميد عليه بقوله: «الشاهد فيه: قوله "مرسعة" فإنّها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوّغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أنّ المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أن تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنّه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح. واعلم أنّ الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلّا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب، فرفعها على أنّها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين» (ابن عقيل، 2006، صفحة 208، 209).

وفي هذا يكون تقدير حذف المبتدأ أسلم من القول بأنّ المسوّغ للابتداء بها الإبهام، إذ منع الابتداء بالنكرة عمومها إبهامها فكيف يكون المانع مسوّغا.

7.3. أن تكون النكرة محصورة بـ "إنّما"، وبعد فاء الجزاء: ذكرهما النادري (النادري، 2007، صفحة 363)، ونقلهما قبل ذلك ابن هشام مجموع نوردهما، قال: «ومما ذكروه من المسوّغات أن تكون النكرة محصورة نحو: "إنّما في الدار رجل"، أو للتفصيل نحو: "النّاس رجلاً رجل أكرّمته ورجل أهنته وقوله فأقبلت زحفا على الرّكبتين فتوب نسيت وثوب أجر.

وقولهم: "شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى"، أو بعد فاء الجزاء نحو: "إن مضى غير فعير في الرّباط". وفيهن نظر، أمّا الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء إنّما، وأمّا الثّانية فلاحتمال رجل الأول للبداية والثّاني عطف عليه كقوله:

وكنّت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الرّمان فشلت

ويُسمى بدل التَّفْصِيلِ، ولاحتمال شهر الأول الخبرية، وَالتَّقْدِيرِ: أشهر الأرض الممطورة شهر ثُو ثرى، أي ثُو ثَرَابِ نَدٍ، وشهر ترى فيه الزَّرْع، وشهر ذو مرعى، ولاحتمال نسيته وأَجْرٌ للوصفية، والخبر محذوف أي: فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب أَجْرِهِ؛ ويحتمل أَنَّهُمَا خبران وثَمَّ صفتان مقدرتان، أي: فتوب لي نسيته وثوب لي أَجْرِهِ، وإِنَّمَا نسي ثوبه لشغل قلبه بها كَمَا قَالَ: "... لعوب تنسيني إِذَا قُمْتُ سربالي"، وإِنَّمَا جَرَّ الْآخِرَ ليعفي الأثر عن القافة، ولهذا زحف على رُكْبَتَيْهِ، وأما الثالثة فَلأنَّ المعنى فعير آخرُ ثَمَّ حذفت الصِّفَةُ ورأيت في كلام محمد بن حبيب - وحبيب ممنوع من الصَّرْفِ لآئِه اسم أمه - قال يونس: قال رُؤْبَةُ: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أَنَّهُ خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بِالزَّمَانِ «(ابن هشام، 2005، صفحة 443، 444). وجواب ابن هشام كافٍ شافٍ، فيكون التوجيه بتقدير حذف الصفة، أو تقدير مضاف. والقول بأن النكرة محصورة بإِنَّمَا في نحو " إِنَّمَا في الدار رجل " فغير معتبر لأنَّ مسوغ الابتداء بالنكرة تقديم الخبر شبه الجملة قبل دخول " إِنَّمَا".

8.3. مجيء النكرة مبتدأ بعد كم الخبرية: وشاهده المشهور قول الفرزدق يهجو جريرا(ابن عقيل، 2006، صفحة 212):

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت عليّ عشاري
وعَلَّقَ محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل بقوله: «الشاهد فيه: قوله " عمة " على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة لوقوعها بعد " كم " الخبرية، كذا قال الشارح العلامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الاعراب، أن " عمة " على أي الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله " لك " وفي دعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد " كم " الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحث عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه»(ابن عقيل، 2006). وفي هذا توجيه بتقدير حذف الصفة للمبتدأ.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية مسألة مسوِّغات الابتداء بالنكرة وإفاضة النحاة - لا سيما المتأخرين منهم - في ذكر تلك المسوِّغات إلى حد الإفراط والمبالغة، ولعل ربط سيبويه جواز الابتداء بالنكرة بحصول الفائدة هو ما جعل النحاة بعده يسعون إلى بيان

ما يمكن أن تحصل به فائدة في الابتداء بالنكرة، ثم مقولة ابن هشام " ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة " كانت متكافئة استند إليه النحويون فيما بعد، وربما جعل المشتغلين بتعليم النحو يسرفون في تعديد تلك المسوغات إلى حد الإفراط فيها.

وعليه نقول: إنه يجدر بالدراسين للنحو واللغة عامة، والمشتغلين بتدريس النحو العربي خاصة الاكتفاء بما هو متفق عليه وعدم ذكر مسوغات يمكن ردها إلى تلك المسوغات المتفق عليها، كما يجدر بهم الانتباه إلى أن بعض المسوغات يحتاج إلى توجيه يستند إلى أصول عامة في النحو، كالحذف مثلاً (حذف المبتدأ، حذف الخبر، المضاف في المبتدأ، حذف المضاف إليه في المبتدأ، حذف الصفة في المبتدأ الموصوف)، أو التقديم والتأخير، أو الاختصاص الأسلوبى كالتعجب، وبيانها يرجع في معظمه إلى سياق الكلام.

ومن الناحية التعليمية فإنه يوصى بالمعلمين والمشتغلين بتدريس النحو أن يعملوا على إكساب المتعلم مهارة الاستنتاج، انطلاقاً من تعليمه الأصول العامة لقواعد النحو العربي، وخصائص اللغة العربية، ليتمكن بواسطتها استنتاج حالات فرعية لأي مسألة تتعلق بسياقات مختلفة لاستعمالات اللغة.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، مصحف المدينة الرقمية.
1. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، ((د ت)) . كتاب سيبويه (المجلد 01)، دار الجيل، بيروت - لبنان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
2. ابن هشام (أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد)، 2005، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دمشق - سوريا، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله.
3. ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، 2008، الفتح المبين بشرح الأربعين، دار المنهاج، جدة - المملكة العربية السعودية، عني به: قصي محمدنورس الحلاق، أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشبيخي أحمد جاسم.
4. المرادي، الحسن بن قاسم 1992، الجنى الداني في حروف المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق: فخر الدين قباوة.

5. ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله، 2006، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (المجلد 01)، مكتبة العصرية، صيدا - بيروت، لبنان، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، راجعه: أسعد النادي.
6. مالك بن أنس، 1991، موطأ الإمام مالك (المجلد 01)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، حققه وعلّق عليه: بشار عواد معروف.
7. النادري محمد أسعد، 2007، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، لبنان.
8. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين. 1998، ارتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد 03). مكتبة الخانجي القاهرة - مصر، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب.
9. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين، ((د ت))، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، دمشق - سوريا، تحقيق: حسن هندراوي.